دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (٣)

الاقتصاد السياسي

تحرير

رغـــد عـــزام محمد الأسدي

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية مركـــز رؤيـــة للتنميـــة السياسيـــة

إسطنبول – 2024

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (٣)

الاقتصاد السياسي

Studies on Post-Oslo Transformation in Palestinian Society (3)

Political Economy

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

إسطنبول – تركيا

ISBN: 978-625-99957-5-5

تدقيق لغوي: شيماء حسن

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من المركزين

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول – تركيا

الموقع الإلكتروني: research.sharqforum.org/ar | www.vision-pd.org

البريد الإلكتروني: info@sharqforum.org | info@vision-pd.org

الهيئة العلمية والاستشارية لمجموعة عمل
«التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

بشير نافع — إصلاح جاد

وضاح خنفر — جوني منصور

خالد الحروب — ناصر الدين الشاعر

محمد عفان

الفهرس

تقديم 6

تمهيد: البُنى الاقتصاديّة للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو وتحوّلات ما بعد السابع من أكتوبر «رغد عزام» 12

المعرفة الاقتصاديّة عن فلسطين: مراجعة نقدية «طاهر اللبدي» 22

الاحتلال الاقتصادي: الأدوات الاستعماريّة للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني «رغد عزام» 43

التحوّلات في إدارة السلطة الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني ما بعد أوسلو «نصر عبد الكريم، إخلاص طمليه» 73

عمليّة أوسلو والمساعدات الدولية لفلسطين «ليلى فرسخ» 122

إدارة الاقتصاد في قطاع غزة بعد الحصار عام 2006 «محمد مقداد، محمد نصار» 144

تأثير التحوّلات في الاقتصاد بعد أوسلو على دور مظلات الحماية الاجتماعية في فلسطين «مهند أبو ارجيلة» 174

تقديم

تمرّ القضيّة الفلسطينيّة في لحظة شديدة الخطورة والتعقيد، لا سيما في ظل حرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ما بعد 7 أكتوبر – تشرين الأول 2023، ومع ظهور مشاريع سياسية جديدة تحاول الاستفادة من البيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، للاستمرار في التنكّر للحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني، والحيلولة بينه وبين التحرّر والانعتاق من الاحتلال. تجلّت هذه المشاريع في الإعلان عمّا عرف بصفقة القرن الأمريكية، إبّان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى، ومع عودته للولاية الثانية بعد الانتخابات الأمريكية التي جرت في نوفمبر – تشرين الثاني 2024، وكذلك مشاريع الضم الصهيونية لأراضٍ من الضفة الغربية، وعودة الحديث عن الوطن البديل. في ذات الوقت، تواجه الحركة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني مجموعة من التحديات الداخلية، في غالبيتها عائدة لاتفاق أوسلو 1993، سواء من جهة المؤسسات السياسية والبنى الحزبية والعلاقات البينية، أو من جهة البرامج والمشاريع السياسية، فقد تقلّص حجم ودور عدد كبير من الفصائل الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، وضعف حضور المؤسسات السياسية وفعاليتها، وحدثت تحولات عدة على بنية وخصائص المجتمع الفلسطيني، وبات المشهد السياسي مشتّتًا؛ حتى بدا الجهد الوطني يقوّض نفسه بنفسه، بدل أن يكون في إطار من التنوع والتكامل الإيجابي والبنّاء، فلا وحدة في التمثيل، ولا مؤسسات سياسية جامعة وفعّالة، ولا توافق على البرامج، ولا تنسيق في الأداء.

فمنذ اتفاق أوسلو، برزت جملة من التحوّلات العميقة في المجتمع الفلسطيني، طالت جوانبه المختلفة، وأحدثت تغييرًا على تركيبته وأدائه وسلوكه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنضالي. هذه التحوّلات تركت أثرها على مسار القضية الفلسطينية، وطبيعة ودور الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوّناتها المختلفة، وأظهرت مجموعة من التناقضات الفلسطينية الداخلية، انعكست

على الأداء الفلسطيني على أكثر من صعيد. فلم يقتصر الأمر على الانقسام السياسي، الذي تطور لانقسام جغرافي ومؤسّساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ظهر انقسام آخر حول تعريف المشروع الوطني، إلى جانب الأزمات البنيوية في المؤسسات والنظام السياسي، وصل لدرجة أن تجد تعريفًا خاصًّا لدى كلّ فصيل، بل لدى التيارات داخل الفصيل الواحد، للمشروع الوطني بما يتضمّنه من رؤية وبرامج وآليات عمل. وفي هذه الأيام يسود نقاش بين النخب الفلسطينية للوصول إلى تعريف موحّد له، وبلورة رؤية قادرة على تجميع الفلسطينيين حولها، وتصلح لاستجلاب دعم العرب والمسلمين وكل مناصر لقضايا الحريّة في العالم. وهو أمر مُلِحٌّ ويشكّل ضرورة وطنية، إذ لا يمكن أن يبقى شعب يناضل من أجل مشروع وطنيّ ضائع ما بين عدد من الأطروحات السياسية من قبيل حل الدولتين، والدولة الديمقراطية، وتفكيك دولة الأبارتهايد، والتحرير الكامل من البحر إلى النهر، ودولة ثنائية القومية... إلخ. ويزداد الأمر إلحاحًا إذا ما عرفنا أنّ غالبية المشاريع السياسية الفلسطينية التي تتبناها فصائل وتجمعات فلسطينية مختلفة تعيش مأزقًا متعدّد الأوجه.

فبعد مرور ثلاثة عقود على انطلاق مسار أوسلو، الذي وضعت قيادة منظمة التحرير كل جهدها السياسي فيه، على أمل الوصول عبره إلى دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، استنادًا إلى قرارات «الشرعية الدولية»، وصل هذا المسار إلى نهايته، عبر تبني الحكومة الصهيونية بشكل كامل لرؤية اليمين الصهيوني المتطرّف لحل الصراع، أو بالأحرى لتصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل الالتهام المستمر للأراضي في الضفة الغربية، واستمرار مشروع التهويد الذي قد يَتَوّج بضم الأغوار والمستوطنات وجزء أو كل ما يعرف بمناطق (C)، ما سيحوّلها إلى مجموعة من الكانتونات والمعازل. وفي الأراضي المحتلة عام 1948، عملت غالبية الأحزاب الفلسطينية هناك، ولعقود طويلة، ضمن مقاربة سياسية تسعى إلى إنجاز المواطنة الكاملة للفلسطينيين، والمساواة بينهم وبين اليهود في دولة الكيان، مع الحفاظ على بعض الحقوق

الثقافية والاجتماعية الخاصّة، إلا أنّ هذه المقاربة تلقّت ضربات قاصمة خلال السنوات الأخيرة، حيث اعتُمِدَ ما يسمى بقانون القومية، ويهودية الدولة، فبدّدت رغبات أو آمال كل من عمل على إدماج السكان الفلسطينيين الأصليين في هذا الكيان، بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة. فيما استمرت حالة التهميش التي يعيشها الشتات الفلسطيني منذ غادره الرئيس الراحل ياسر عرفات ومعه قيادة م ت ف، وبقي نصف الشعب الفلسطيني يعيش على هامش المشهد السياسي، وغاب دوره الفاعل باعتباره جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية بمفهومها الشامل.

في المقابل، هناك من يعتقد أن التباين الداخلي الفلسطيني يأتي في سياق التطور الطبيعي لحركات التحرر، وأنه ثمة فارق بين أزمات النمو، والتقدم، وأزمات الانهيار، والتراجع. فقد شكل تطور المقاومة في قطاع غزة، إضافة إلى وحدة الموقف الفلسطيني تجاه التحديات الكبرى، وتنسيق الجهود في مسارات وطنية مؤثرة، مثل مواجهة مخططات الضم وصفقة القرن، بارقة أمل لتطور الحالة الوطنية الفلسطينية. كما أن الوضع الفلسطيني الراهن، يمكن أن يشكّل فرصةً للحفاظ على المكتسبات، والتحلّل من الاتفاقيات غير المنصفة، والانطلاق نحو المستقبل على قواعد نضالية جديدة. فالطريق المسدود الذي وصله مشروع أوسلو، وما ترتّب عليه من علاقات مع الاحتلال، اقتصادية، وأمنية، وسياسية... إلخ، يمكن أن يقود إلى خروج الفلسطينيين من مرحلة وهم سياسي طال أمدها.

هذا الواقع السياسي الفلسطيني والتباين حول قراءته وتقييمه، يتزامن مع استمرار الاختلال في موازين القوى الدولية؛ إذ استمرت الولايات المتحدة المنحازة بالكامل للكيان الصهيوني، بالتفرّد في كونها القوة العظمى الراعية لما عرف بعملية السلام والقضية الفلسطينية، رغم أن بعض قوى الشرق بدأت تتحرّك بشكل عملي لحجز مساحة لها كقوى عظمى تنافس وتتصدى لهيمنة الولايات المتحدة، وقد تجلّى ذلك بشكل كبير في الحرب الروسية –

الأوكرانية التي اندلعت مطلع العام 2022، إلا أنّه من غير المتوقع حدوث تغيّر جوهريّ على هذه الصورة خلال السنوات القليلة القادمة، فحتى القوى المؤهلة لتنافس الولايات المتحدة في الساحة السياسية الدولية ليس لديها مواقف يمكن أن تشكل فارقًا جوهريًا تجاه القضية الفلسطينية؛ فالصين وروسيا والهند، دول صديقة للكيان، وهي أقرب لتبني مواقفه من كونها مساندة للحقوق الفلسطينية.

يتقاطع الواقع الفلسطيني أيضًا مع أوضاع إقليمية تتجه لصالح «إسرائيل» وتعزيز دورها الإقليمي؛ حيث غرق الإقليم بدوله العربية والإسلامية في أتون حروب طائفية ومذهبية وأهلية؛ نتيجة لمواجهة الربيع العربي من قبل الأنظمة الشمولية، والتدخلات الخارجية السلبية، والاحتكام إلى المصالح الطائفية والأيديولوجية الضيقة، والتي جنت على آمال وطموحات الشعوب في الحرية والتغيير، فانهار النظام العربي الرسمي، واصطفت الدول العربية والإسلامية في مواجهة بعضها البعض، وعجزت حركات التغيير ومن دعمها عن المحافظة على الثورات التي نجحت في إزاحة بعض الأنظمة الشمولية، فيما نجحت الولايات المتحدة مستفيدة من بعض الأخطاء السياسية، في تقديم «إسرائيل» حليفًا للدول القلقة من النفوذ الإيراني ومن الربيع العربي، وهو ما بدأت معالمه تظهر من خلال تطور العلاقات السرية والعلنية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية.

هذه التطورات في الواقع الوطني والإقليمي والدولي رافقها تغير مضطرد في المشهد السياسي الصهيوني، إذ استمرت قوى اليمين الأكثر تطرّفًا في التقدم على حساب الوسط واليمين المتطرّف، إلى أن أصبحت التحالفات السياسية لتشكيل الحكومة -كما هو الحال في حكومة نتنياهو الحالية (الحكومة السابعة والثلاثين)- تتم بين اليمين المتطرف واليمين الأشد تطرّفًا، وهو ما قاد إلى تحول دولة الاحتلال إلى دولة دينية فاشية وعنصرية، فالإصرار على تعريف دولة الكيان بأنها يهودية، وإقرار قانون القومية العنصري،

والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وترسيخ صورة دولة الأبارتهايد، كل ذلك قاد إلى انتهاء مقاربات سياسية استمرت عقودًا، ووضع حدًّا للكثير من التصورات والأفكار السياسية للتعامل مع هذا الكيان، وقلّص إلى حد كبير فرصة ترويجه في المنطقة من قبل داعميه كدولة ديمقراطية حديثة ومتطورة، فالتقدم في بعض مجالات العلوم لا يمكن أن يغطي على معالم الفاشية والعنصرية التي طغت عليه، الأمر الذي من شأنه مساعدة الفلسطينيين في مشروعهم الوطني إذا ما أحسنوا استثمار هذه المعطيات.

كل ما سبق من ظروف دولية وإقليمية وفلسطينية قادت إلى ما يمكن تسميته بالمأزق التاريخي، وحالة الاستعصاء الوطني التي أغرت الكيان الصهيوني وداعميه، في ظل غياب مراجعات جدية أو تقييم منهجي وموضوعي، وبالذات على المستوى الرسمي، مؤسسات وأحزاب وفصائل، إذ لا تكاد تجد تقييمًا أو مراجعة منهجية صادرة عن أي من الفصائل والأحزاب الفلسطينية. في ظل ذلك تبرز أهمية وحيوية دور المؤسسات البحثية، والنخب الأكاديمية والسياسية، لسدّ هذه الفجوة المعرفية والعلمية والوطنية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، واستجابةً لمتطلبات هذه اللحظة الاستثنائية، ومساهمة في الجهد اللازم للتصدّي لهذه الحالة، ومساهمةً في بلورة رؤية أو مشروع يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويخرجها من المأزق الذي تعانيه منذ أربعة عقود أو يزيد، أطلق كل من مركز رؤية للتنمية السياسية، ومركز الشرق للدراسات الاستراتيجية، مشروعًا بحثيًّا لقراءة وتقييم التحولات التي أحدثها اتفاق أوسلو، وما رافقه من تطوّرات في المشهد الفلسطيني بأبعاده المختلفة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ).

تم تناول الموضوع في إطار زمنيّ محدّد ممتد من بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، وفي إطار موضوعي مقترن باتفاق أوسلو، وبشمولية موضوعية وجغرافية وسياسية وفكرية، حيث شارك في الأوراق

البحثية، والمؤتمرات التي عُرضت فيها، باحثون وأكاديميون وسياسيون من كل الجغرافيا الفلسطينية، وأماكن الشتات واللجوء، ومن كل شرائح المجتمع الفلسطيني وقواه وتوجهاته السياسية. سينجز المشروع من خلال أربع مؤتمرات علمية، يشارك فيها ما يزيد عن 120 أكاديميًّا وخبيرًا وسياسيًّا فلسطينيًّا وعربيًّا، ويقدّم فيها ما يزيد عن سبعين ورقة علميّة.

تناول المؤتمر الأول: التحوّلات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو. شمل المؤسسات السياسية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وكذلك الفواعل غير الحزبية والمجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني. وتطرّق المؤتمر الثاني إلى التحوّلات في أساليب النضال والكفاح والهوية الفلسطينية، بما في ذلك التحولات في العلاقة بين الحواضن الفلسطينية الشعبية والنضال الفلسطيني بعد أوسلو، وفي الحدود بين الهويات الجمعية والفرعية، وفي أشكال النضال والكفاح المسلّح والحراكات النضاليّة (أو ما يمكن تسميته بأشكال النضال الجديدة). يناقش المؤتمر الثالث التحوّلات السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية خلال حقبة أوسلو، سواء تلك التي حدثت في البيئة السياسية الفلسطينية أو العربية والإسلامية والدولية، وكذلك في المشهد الإسرائيلي. فيما يناقش المؤتمر الرابع التحوّلات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو بجغرافياته وقطاعاته وأبعاده المختلفة.

يعتبر هذا الكتاب الإصدار الثالث من سلسلة الكتب التي ستشكل مخرجات هذا المشروع، بالإضافة إلى موادّ أكاديمية وتعريفيّة أخرى كثيرة موجودة على المواقع الإلكترونية لمركزيّ الشرق للدراسات الاستراتيجية، ورؤية للتنمية السياسية، وسيبقى هذا المشروع مفتوحًا للمساهمة البحثية الجادّة، وسيبقى مركزا الشرق ورؤية منفتحيْن على كل جهد علميّ وموضوعيّ للتقييم والنقد البنّاء؛ لنشره وتوزيعه وإيصاله إلى المهتمّين وصنّاع القرار الفلسطيني.

وضاح خنفر
مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

أحمد عطاونة
مركز رؤية للتنمية السياسية

تمهيد: البُنى الاقتصاديّة للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو وتحوّلات ما بعد السابع من أكتوبر

رغد عزّام

بعد مرور ثلاثة عقود على توقيع اتفاق أوسلو، يعود للواجهة مجدّدًا الحديث عن تبعاتها على الحالة الفلسطينية، والهياكل الاقتصادية والسياسية التي أنشأتها وكرّستها على أرض الواقع، سيما وأن التقسيمات الإدارية التي سنّتها أوسلو هي الفاعل الأساسي الذي جعل فلسطين التاريخية تصبح قطعًا جغرافية متناثرة ومعزولة تمامًا، وما وقع بعد السابع من أكتوبر 2023 من استفراد كامل بقطاع غزة، وفصل تام لباقي المناطق الفلسطينية، والضغط على كل منها بطريقة ممنهجة، وسعيها لكبح جماح أي عمل مقاوم هنا أو هناك كل على حدة، ما هي إلا إحدى سوءات أوسلو ومفرزاته، فلا وجود لقرار سياسي موحد ولا اقتصاد وطني متماسك يدعم الصمود. فأصبحت فلسطين التاريخية عبارة عن مجموعة من الهياكل المنفصلة اقتصاديًا وسياسيًا، يعمل كل منها في بيئات متباينة وبمسارات مختلفة، يديرها الاحتلال بالكامل ويسخرها لمنفعته.

شهد المجتمع الفلسطيني تحولات جذرية في بنيته الاجتماعية والاقتصادية منذ توقيع اتفاق أوسلو، والتي أثرت بدورها على تركيبته وأدائه السياسي. فالاحتلال الذي أدار العلاقة مع السلطة الفلسطينية على أساس الأمن مقابل الاقتصاد، سخّر الاقتصاد الفلسطيني بما ينسجم مع مصالحه وتعامل معه بمبدأ المركز والمحيط[1]، ومنذ ذلك الحين، تتفاقم الأزمات الاقتصادية في ظل ضعف السياسات الرسمية وتخبطها، والتي فشلت في معالجة مشكلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والعجز المالي والتضخم، إلى جانب السعي المستمر للاحتلال لفرض المزيد من أدوات التحكم المباشر وغير المباشر

1 الاقتصاد الإسرائيلي هو المركز، والاقتصاد الفلسطيني هو محيطه الذي يعمل لمصلحته ولخدمته.

على جميع مكونات المجتمع الفلسطيني، وجعلها أمرًا واقعًا يصعب تغييره أو تجاوزه لاحقًا، ويرفع من سقف الاستحقاقات التي دفعها وما زال يدفعها الفلسطيني لقاء قبوله بالبقاء رهينة اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي.

وفي ظل الخطوات الممنهجة لسياسات الاحتلال التي تهدف إلى تعزيز واقع المعازل الاقتصادية والجغرافية، وأسرلة القدس، والتوسع الاستيطاني، وقضم المزيد من الأراضي، ومع استمرار التساوق والتماهي مع ما يفرضه الاحتلال من سياسات تعمق التبعية والإحلال، باتت الحالة الفلسطينية بحاجة ماسة لإحداث تغييرات حقيقية ملموسة، والانطلاق بخطط وإستراتيجيات ناجعة وذات توجهات سيادية وتحررية واضحة، أساسها رفض الاحتلال، ووجهتها الاستقلال السياسي والاقتصادي والتخلص من قيود التبعية، وذلك عبر التأسيس لمقاربات وسياسات عملية لمواجهة الاحتلال، ولنيل الحقوق الفلسطينية، والشروع في مرحلة جديدة تعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، وتحقق مصالح الشعب الفلسطيني بمكوناته الحيوية، فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية بمعزل عن الحلول السياسية.

ولعل أولى الخطوات العملية لذلك هو التخلي عن نموذج أوسلو ومرفقه الاقتصادي الذي ربط الفلسطينيين بغلاف أمني واقتصادي مع الاحتلال دون أي ملامح تكافؤ بينهما، فالعلاقات الاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن تُصنَّف كعلاقات طبيعية بين كيانين مستقلين ذَوَيْ سيادة حقيقية، إذ إن هدف الاحتلال الأساسي هو استغلال موارد الاقتصاد الفلسطيني ومقوماته، وفرض الهيمنة عليه وتسخيره لتحقيق المنفعة لاقتصاده، وليس تحقيق تبادل اقتصادي متوازن، ما جعل الاقتصاد الفلسطيني يغلب عليه الطابع الاستهلاكي، إذ يعتبر بالغالب مصدّرًا للمواد الخام والأيدي العاملة للاحتلال ومستوردًا للمنتجات النهائية منه، الأمر الذي يجعل إمكانية تعافيه وتعديل مساره التنموي يزداد تعقيدًا عامًا بعد عام.

وبالتالي فإن هذه العلاقة تفتقر إلى التوازن والمنفعة المتبادلة التي تُعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ثلثا الإيرادات الحكومية المتأتية من المقاصة يتحكم الاحتلال في تحويلها للسلطة (سلطة النقد الفلسطينية، 2022، ص17)، ما يعني أنه يتحكم بشكل مباشر بأهم مصادر ماليتها العامة، وحوالي مئتي ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في السوق الإسرائيلية قبل السابع من أكتوبر، والذين يشكلون حوالي 17% من القوى العاملة الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2022، ص11)، ويقعون رهينة الرضى الأمني والسياسي للاحتلال، يضاف إلى ذلك أن حوالي 60% الأرض الفلسطينية مصنفة ضمن المنطقة (ج) وتحت السيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للاحتلال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، ص1)، والمتبقي منها مستباح في أي وقت وتحت أي ظرف لتدخل الاحتلال ومصادرته.

كما عانى قطاع غزة، على وجه الخصوص، من معضلات عدة كالفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وضيّق الاحتلال على الغزيين بالحصار الاقتصادي الذي استمر منذ عام 2006، منع خلاله أهالي القطاع من الاستيراد والتصدير بحرية، وجعل الحركة التجارية مرهونة بالشروط والقيود الإسرائيلية. كما حظر الاحتلال العديد من المواد الأولية الضرورية لعمل قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات بحجة أنها مواد مزدوجة الاستخدام ويمكن تسخيرها في أعمال المقاومة، مما عطل عمل هذه القطاعات وسبب لها الكثير من الخسائر، عدا عن صعوبة سفر الأفراد والمبالغ الطائلة التي كانت تدفع لقاء السماح لهم بالخروج من القطاع سواء للعلاج أو لغايات أخرى. كما أن سكان القطاع مُنعوا من استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لديهم كالمقدرات البحرية، من خلال تقييد المساحات التي يسمح فيها لوصول قوارب الصيادين، والغاز الطبيعي الذي منع سكان القطاع من استخراجه والاستفادة منه، إلى جانب تحكم الاحتلال بإمدادات الماء والكهرباء للقطاع.

هـذه بعـض الشـواهد والأمثلـة علـى المعادلـة الصعبـة التـي فُرضـت علـى الفلسـطينيين منـذ توقيـع اتفـاق أوسـلو، فـكان لزامًـا العيـش بمـوارد محـدودة في ظـل احتياجـات سـكانية متزايـدة، وأُلزمـت السـلطة بتحمـل مسـؤولية تلبيـة الأساسـيات الحيويـة لسـكان الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، وتوفيـر فـرص العمـل والبنيـة التحتيـة الملائمـة ضمـن صلاحيـات وإمكانيـات محـدودة ومقيـدة، وحكـم ذاتـي منقـوص السـيادة، وفي ظـل المواجهـة الطويلـة مـع المشـروع الاسـتعماري الإحلالـي. واسـتنادًا إلـى ذلـك، فـإن حقيقـة أن اتفـاق أوسـلو أسـس للاسـتعمار الاسـتيطاني الإسـرائيلي بـدلًا مـن التأسـيس لدولـة فلسـطينية قـد أضحـى محـل إجمـاع فلسـطيني بحقولـه الأكاديميـة والسياسـية والثقافيـة، لذلـك جـاء هـذا الكتـاب، بأوراقـه البحثيـة التـي نوقشـت خـلال مؤتمـر «التحـوّلات في الاقتصـاد والمجتمـع الفلسـطيني مـا بعـد اتفـاق أوسـلو»، والمنعقـد بتاريـخ 7–6 مايـو 2023، لتقـديم فهـم أعمـق للتحـولات الاقتصاديـة في فلسـطين بعـد أوسـلو.

اقتـرن الإطـار الموضوعـي للكتـاب باتفـاق أوسـلو ومـا أحدثـه مـن تحـولات اقتصاديـة واجتماعيـة، وقـد سـعت هـذه الأوراق البحثيـة لتسـليط الضـوء علـى التحديـات التـي تواجـه الاقتصـاد الفلسـطيني والفـرص المتاحـة مـن خـلال تقييـم التجربـة الفلسـطينية وحوكمـة اقتصادهـا، مـع السـعي الجـاد في أن يسـهم هـذا الكتـاب في تعزيـز المعرفـة الاقتصاديـة وتقـديم رؤى جديـدة تسـاهم في صياغـة سياسـات اقتصاديـة أكثـر فعاليـة واسـتدامة، وتقـديم مسـاهمة بحثيـة نوعيـة في حقـل الاقتصـاد السياسـي الفلسـطيني. أمّـا الإطـار الزمنـي فقـد امتـد مـا بـين ولادة اتفـاق أوسـلو ومـا تمخـض عنـه مـن إنشـاء للسـلطة الفلسـطينية، وحتـى تاريـخ انعقـاد المؤتمـر في مايـو 2023. لذلـك فـإن أيًـا مـن الأوراق البحثيـة لـم تتطـرق للفتـرة الزمنيـة التـي تلـت السـابع مـن أكتوبـر 2023، إلا أنهـا كوّنـت صـورة واضحـة لمـا كان عليـه حـال الاقتصـاد السياسـي الفلسـطيني قبـل السـابع مـن أكتوبـر، إذ إن الربـط التاريخـي للأحـداث لـه بالـغ الأهميـة في استكشـاف الأسـباب التـي أدت لوقـوع هـذا الحـدث ومآلاتـه علـى الواقـع الفلسـطيني، وتقـديم مقاربـات

واقعية تسهم في إيجاد مخرج من المأزق الاقتصادي والسياسي الذي بات يعانيه المجتمع الفلسطيني بمكوناته كافة وبمختلف أماكن تواجده، ابتداءً من تراكم تبعات أوسلو وملحقه الاقتصادي وما تبعه من حرب إبادة على قطاع غزة.

يشكل هذا الكتاب، بعناوين أوراقه المختلفة، جهدًا بحثيًا جادًا لمجموعة من الأكاديميين والباحثين من داخل فلسطين التاريخية، ومن مناطق اللجوء والشتات، سعوا من خلال البحث والتحليل والحوار الجمعي خلال المؤتمر لبلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدّي بشكل تدريجي وتراكمي إلى التخفيف من قيود التبعية لاقتصاد الاحتلال، وتمهد لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتوازناتها النسبية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني.

ففي الورقة الأولى المعنونة بِـ «المعرفة الاقتصادية عن فلسطين: مراجعة نقدية»، يسلط طاهر اللبدي الضوء على المأزق الاقتصادي والسياسي الذي تواجهه فلسطين بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وتهدف إلى نقد السياسات الاقتصادية الحالية والمقاربات النظرية التي تتجاهل تعقيدات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتقترح أطرًا جديدة لتحليل الاقتصاد الفلسطيني، آخذة بعين الاعتبار علاقات القوة والتشابك بين الجانبين. وخَلُصت الورقة إلى ضرورة العمل على «مراجعة فكرية جادة لشروط إنتاج المعرفة الاقتصادية في السياق الفلسطيني، والمشاريع والمصالح التي تخدمها هذه المعرفة»، وإعادة تقييم المعرفة الاقتصادية المتعلقة بفلسطين، وتطوير فهم أعمق للأبعاد الاستعمارية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

أما في الورقة الثانية، «الاحتلال الاقتصادي: الأدوات الاستعمارية للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني»، فقد بحثت رغد عزام في أهم الأدوات الاستعمارية التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي تهدف إلى إخضاع الاقتصاد

الفلسطيني، وتوضيح التشوهات التي تسبب بها الاحتلال في مختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. وسعت هذه الورقة إلى تقديم توصيات لصانعي القرار والسياسيين والمجتمع الفلسطيني لمواجهة هذه السيطرة، والانفكاك عن التبعية الاقتصادية للاحتلال، بما يخدم المصلحة الفلسطينية، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومستقلة.

في حين ناقشت الورقة الثالثة لنصر عبد الكريم وإخلاص طمليه، والتي حملت عنوان «التحولات في إدارة السلطة الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني ما بعد أوسلو»، مسار التحولات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، مع التركيز على دور السلطة الفلسطينية في إدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة. هدفت الورقة إلى تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة وتحديد مدى قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة ومستدامة، في ظل القيود التي يفرضها الاحتلال والتحديات الداخلية، وقدم الباحث تحليلًا شاملًا للسياسات المالية، والضريبية، والزراعية، والتجارية، بهدف تقديم توصيات لتحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تواجه فلسطين.

أما الورقة الرابعة، الموسومة بِـ» عملية أوسلو والمساعدات الدولية لفلسطين»، فقد بحثت ليلى فرسخ في تأثير المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو، واستكشاف مدى قدرتها على بناء اقتصاد فلسطيني مستدام ودولة مستقلة. ركزت الدراسة على تحليل كيفية استخدام هذه المساعدات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال والتحديات التي يفرضها. وهدفت الدراسة إلى تقديم توصيات لتحسين استخدام المساعدات الدولية، بحيث تساهم في تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، وهذا بدوره «يستلزم حوارًا أكبر داخل المجتمع الفلسطيني حول الأولويات الوطنية بعد فشل اتفاق أوسلو في إنتاج دولة فلسطينية موحدة».

تناول محمد مقداد ومحمد نصار في الورقة الخامسة، «إدارة الاقتصاد في قطاع غزة بعد الحصار عام 2006»، التحولات الاقتصادية في قطاع غزة بعد فرض الحصار الإسرائيلي في عام 2006، وتأثير الانقسام الفلسطيني والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السياسات والمؤشرات الاقتصادية في القطاع. هدفت الورقة إلى تقديم تقييم شامل للوضع الاقتصادي في غزة، مع التركيز على كيفية إدارة الاقتصاد في ظل هذه الظروف الصعبة، وقدمت الورقة توصيات لصناع القرار والمانحين لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمشاريع التنموية، ودعم المنتج الوطني.

وأخيرًا، ناقش مهند أبو ارجيلة في الورقة السادسة، التي حملت عنوان «تأثير التحولات في الاقتصاد على دور مظلات الحماية الاجتماعية في فلسطين»، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في فلسطين والتحولات التي شهدتها بعد اتفاق أوسلو، والتي هدفت لتحليل كيفية تأثر نظام الحماية الاجتماعية بالتغيرات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، بما في ذلك الانقسام الداخلي والحصار الإسرائيلي. تقدم الورقة تقييمًا للأداء الحالي لمظلات الحماية الاجتماعية، وتطرح توصيات لتحسين كفاءتها في تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة، وضمان العدالة الاجتماعية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

إن ما آل إليه حال الاقتصاد الفلسطيني بعد السابع من أكتوبر يقودنا أكثر للتفكير في كيفية التعامل مع هشاشة هيكليته، وحتمية استحداث مشروع وطني إصلاحي يستهدف بداية بنيته المؤسساتية والإدارية، وصولًا للإصلاحات المالية. فانكشاف المالية العامة لضغوطات تحويل المقاصة[2]، وانكشاف العمالة الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلية أصاب الاقتصاد الفلسطيني وبنيته

2 منذ بداية الحرب على غزة بعد 7 أكتوبر 2023، اقتطع الاحتلال حصة قطاع غزة من أموال المقاصة، وتشمل فاتورة رواتب الموظفين العموميين، وتكلفة إمداد الوقود لتشغيل الكهرباء، وقد بلغت قيمة هذا الاقتطاع خلال الربع الأخير من عام 2023، نحو 295 مليون دولار، بالإضافة للاقتطاعات الأخرى التي كانت تتم قبل الحرب، وهي اقتطاعات عمولة تحصيل المقاصة، واقتطاعات صافي الإقراض، واقتطاعات أهالي الأسرى والشهداء، واقتطاعات لصالح متضرري العمليات الفدائية (عزام، 2024).

الاجتماعية في مقتل منذ اندلاع العدوان على قطاع غزة، مع بقاء مستويات المنح والمساعدات الدولية عند مستويات متدنية. ترتب على ذلك تعذر السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب موظفيها العموميين والحالات الاجتماعية التي تتقاضى معونات ومبالغ شهرية من السلطة الفلسطينية، وارتفاع معدلات البطالة أكثر مما كانت عليه قبل الحرب، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وانخفض تبعًا لذلك مستوى الاستهلاك العام في السوق المحلي، وساءت الأوضاع المعيشية، وتعثرت عجلة الاقتصاد.

وبالتالي فإن طرح هذا المشروع الوطني الإصلاحي يتطلب بدايةً حوكمته إن كان يعزّز هيمنة الاحتلال أم يضعفها، وإن كان يتلاءم مع مستجدات الوضع القائم للاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي بات يواجهها، وإن كان يعزز الجهد الرامي لتصويب المسار الاقتصادي متبوعًا بشقه السياسي، فما بعد السابع من أكتوبر ليس كسابقه، والثمن المدفوع فلسطينيًا منذ اندلاع الحرب يشي بحتمية التغيير وإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية. كما أن مهمة إعادة إعمار غزة لا تقل أهمية عن أي حلول سياسية أو محاولات تفاوضية مع الجهات الدولية والعربية، فبالحديث عن اليوم التالي للحرب والبدء بإعادة إعمار غزة فإننا نتحدث عن بنية تحتية جديدة تلبي التطلعات الإصلاحية وتمهد لإعادة هيكلة عمل القطاعات، ونقل الاقتصاد المحلي من الاعتماد على القطاع الخدمي إلى الشق الإنتاجي، من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة للتخفيف من وطأة البطالة والفقر بين فئات المجتمع.

بالتوازي مع ذلك، فمن الضروري إعادة ترتيب البيت الفلسطيني مع التركيز على تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية، يشمل ذلك استثمار رأس المال البشري والاجتماعي والمؤسسي المتراكم لدى الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بينهم. كما تتطلب الحالة الفلسطينية تنظيم وتعزيز الدور الاقتصادي والديموغرافي والسياسي لفلسطينيي الشتات، فالتحويلات المالية من الخارج تلعب دورًا حيويًا في تمويل

العائلات الفلسطينية، وزيادة الاستهلاك المحلي، وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير سيولة نقدية تساعد في تقوية الاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتسهم في رفد السوق المحلي باستثمارات في مشاريع اقتصادية متنوعة داخل فلسطين، هذا إلى جانب الدور الذي يلعبه فلسطينيو الشتات في الدعم السياسي والدبلوماسي وتأكيد الحقوق الفلسطينية على الساحة الدولية.

ومن المهم أيضًا إعادة النظر في حجم الإنفاق ضمن الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية، وتحقيق العدالة التوزيعية لتعزيز صمود الفلسطينيين في المناطق المهددة بالمصادرة والتهويد والمناطق المهمشة والأقل حظًّا مثل قطاع غزة والمناطق المصنفة (ج). ومما يتطلبه أي اقتصاد في مساره التنموي هو الاستثمار في رأس ماله البشري وخاصة فئة الشباب، وذلك من خلال استحداث مشاريع تشغيل الخريجين الجدد والفئات الأكثر عرضة للبطالة، مما يساعد في حل إشكاليات البطالة وهجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة. وهذا يقودنا إلى قضية التمكين من خلال تقليل الاعتماد على العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، وخلق فرص عمل تتماشى مع احتياجات السوق المحلي. وأخيرًا، يجب إعادة الاعتبار لمفهوم الإنتاج الزراعي المربح والابتعاد عن النماذج الاعتياشية التقليدية، وذلك من خلال رفع إنتاجية الأرض لتصبح ذات جدوى اقتصادية ترفع من مستوى الأمن الغذائي وتدعم الإنتاج المحلي، وتقلل من عجز الميزان التجاري مع الاحتلال، وصولًا لتخفيف عبء المقاصة.